ASJP
Algerian Scientific Journal Platform

مجلة افاق للعلوم
Issn: 2507-7228 – Eissn: 2602-5345
https://www.asjp.cerist.dz/en/PresentationRevue/351

المجلد:08العدد: 02(2023) ص429-453

العمل التشاركي بين الجامعة والمجتمع أداة فعالة لتجسيد التنمية

دراسة حالة " هيئة التدريس بجامعة خنشلة"

Participatory work Between university and society, an effective instrument for embodying development .case study "faculty members of khenchela university"

قوتال ياسين*
جامعة عباس لغرور (خنشلة)
yacine881@yahoo.com

شيبان سمير
جامعة عباس لغرور (خنشلة)
samir-mob@hotmail.fr

معلومات المقال

تاريخ الارسال:
09 اكتوبر 2021
تاريخ القبول:
30 ماي 2022

الكلمات المفتاحية:
- ✓ الجامعة
- ✓ التنمية المجتمعية
- ✓ التغيير الاجتماعي

الملخص:

الجامعة ينشأها المجتمع لخدمة بعض أغراضه وهي مؤسسة اجتماعية تؤثر في المجتمع من خلال ما تقوم به من وظائف ومهام، لهذا تظهر مدى العلاقة التي تربط بين النهوض بالاقتصاد وإحداث تنمية والعمل المنوط تقديمه من طرف الجامعة .
لذا فان الهدف المتوخى من هذه الدراسة يتمثل في البحث عن الاطار الناظم للدور الذي تلعبه الجامعة في تجسيد هذه التنمية على المستوى المجتمعي، وقد توصلنا الى جملة من النتائج في مجملها تؤكد ان الجامعة تبقى الشريك الاساسي في عملية التنمية ولها القدرة على الاستجابة لمختلف الاحتياجات الوطنية والمحلية

Article info

Received
09 October 2021
Accepted
30 May 2022

Keywords:
- ✓ *University*
- ✓ *Community Development*
- ✓ *- Social Change*

Abstract :

The University is set up by the community to serve some of its purposes. It is a social institution that affects society through its functions and functions, so it shows the relationship between the promotion of the economy and the creation of development and the work it is mandated to offer. The aim of the study is therefore to explore the framework governing the role played by the university is in reflecting this development at the community level, and we have come up with a number of findings in this area that confirm that the University is remains the primary partner in the development process and has the capacity to respond to various national and local needs.

* المولف المرسل

Attribution - Pas d'Utilisation Commerciale - Pas de Modification 4.0 International (CC BY-NC-ND 4.0)

- **مقدمة:**

تسعى جميع دول العالم المتقدمة منها والنامية نحو تحقيق أهدافها التنموية التي تتمثل في توفير معدلات مناسبة للنمو الاقتصادي، وتقديم خدمات أفضل من النواحي الصحية والتعليمية والثقافية، ولا يتأتى ذلك إلا إذا تظافرت الجهود نحو تحقيق هذه الأهداف(شادية، 2006)

يعطى للجامعات دور هام في تحريك عملية التنمية، وذلك لأن الجامعات هي من اعلى المؤسسات التعليمية التي يناط لها توفير ما يحتاجه المجتمع وعمليات التنمية فيه – من متخصصين في مختلف مجالات التنمية- كما أنها تمثل المواقع الأساسية للبحوث العلمية والتطبيقية التي بدونها يصعب إحداث أي نقلة اقتصادية أو اجتماعية حقيقية، إلى جانب ذلك فإن الجامعات تعمل على المساهمة في التنمية الشاملة بما تقدمه لمجتمعاتها من إمكانات وخبرات للتعليم والتدريب المستمر(بلخيري، 2006 ص :222) .

والتعليم العالي أو الجامعات تتحمل مسؤولية فريدة اتجاه الخدمة العامة في المجتمع ، فعليها الالتزام بتوسيع نطاق المشاركة العلمية بالنظر لما توفره من مجالات لا تقتصر على طلبتها وكلياتها ، والتعليم العالي بحكم اهتماماته الذاتية يحرص على أن يوفر الأساليب التي تعد بمثابة مختبرات من خلالها يتم اختبار الاتجاهات الفكرية المعاصرة ، ويمكننا القول أن التعليم العالي ملزم بأن يسدد للمجتمع ما يحمله له من دين يتمثل في المساعدات المادية .(غربي صباح ، 2014 ص: 46) .

الجامعة باعتبارها مؤسسة ذات طابع اجتماعي أنشأها المجتمع لخدمة بعض احتياجاته على اساس انها مؤسسة اجتماعية تؤثر في المجتمع من خلال ما تقوم به من وظائف ومهام ، كما أنها تتأثر بما يحيط بها من متغيرات و أوضاع تطرا على المجتمع أو حركته ، هذه العلاقة الوطيدة بين الجامعة والمجتمع تلزم الجامعة بان تدخل دائما في بنيتها ووظائفها وبرامجها وبحوثها العديد من التغيرات التي تتناسب مع ما يحدث في المجتمع المحيط به، وكلما كانت الجامعة اكثر قرابة بمجتمعها، كانت أكثر قدرة على تحقيق مهامها وتلبية طموحات المجتمع. وهذه العلاقة تحتم على التعليم الجامعي أن يكون وثيق الصلة بحياة الناس ومشكلاتهم، بحيث تصبح الغاية الاساسية للتعليم الجامعي هي إحداث تطوير مجتمعي والارتقاء به إلى أحسن المستويات التقنية والاقتصادية والصحية والاجتماعية والثقافية .(سليم ، 2018)

إن الجامعة في أي مجتمع كان لا يمكن أن تؤدي دورها في التغيير الاجتماعي بدون تحقيق التفاعل بين الفرد من ناحية والبيئة الاجتماعية من ناحية أخرى، وقد اقر الكثير من الباحثين علاقة التعليم الجامعي بالتغيير الاجتماعي لأنهما يقويان المهارات و روح الابتكار لدى الفرد .

إن التعليم الجامعي في المجتمعات النامية له أثر كبير في عملية الرقي الاجتماعي لأنه يساعد على تحسين أوضاع الطبقات الفقيرة من السكان ، ويفسح المجال لفرص العمل للأفراد ، ويرفع من مستوى معيشتهم،(العسكري. 2018)

للإشارة فان هناك توجه في غالبية الجامعات نحو التعليم لتلبية حاجة الفرد وحاجة المجتمع من مهن مختلفة ، وهذا يعني ان التعليم سيكون موجها لسد حاجات المجتمع، وقد حدث هذا بعد الحرب العالمية الثانية ، مما أدى إلى مراجعة التركيبة الداخلية للجامعات التي كانت تقوم على تدريس مواضيع تقليدية تزود الطالب بالمهارات الأساسية ، وأصبحت فيما بعد تسمى بالتعليم الجامعي المتخصص المهني.(بلخيري، 2006 ص: 222) .

***إشكالية الدراسة :** لا يتأتى تحديد دور الجامعة في المجتمع إلا عن طريق طرح العديد من النقاط لدراسة وتحليل الموضوع في شكل تساؤل رئيس يتمحور حول الشراكة بين الجامعة والمجتمع والضوابط التي يجب على الجامعة إتباعها لتحقيق التنمية الاجتماعية، ومن خلال ما سبق يمكن صياغة التساؤل الرئيسي للإشكالية كما يلي:

كيف تساهم الشراكة بين الجامعة والمجتمع في تفعيل التنمية؟

Attribution - Pas d'Utilisation Commerciale - Pas de Modification 4.0 International (CC BY-NC-ND 4.0)

***الأسئلة الفرعية:** نحاول في ثنايا هذه الدراسة الإجابة عن التساؤل الرئيسي، مرورا بطرح مجموعة من الأسئلة الفرعية التالية:

- هل توجد دلالة إحصائية لوجود شراكة بين الجامعة والمجتمع؟
- ما مدى تأثير الشراكة بين الجامعة والمجتمع في تفعيل التنمية؟

***فرضيات الدراسة:** لكي يتم القيام بدراسة يراعى فيها كل من الإشكالية المطروحة أعلاه والهدف المذكور سلفا، فقد تمت صياغة الفرضية العامة للدراسة على الشكل التالي:

"تعد التنمية توجه حديث تسعى له مختلف المجتمعات، ويتم ذلك من خلال إسهامات الجامعة مع المجتمع في إطار الشراكة وفق مجموعة من المعايير"

وبغرض دراسة هذه الفرضية والحصول على إجابات واضحة للأسئلة الفرعية، فقد تمت تجزئتها إلى فرضيتين فرعية على النحو المبين أدناه:

- **الفرضية الفرعية الأولى:** توجد دلالة إحصائية لوجود شراكة بين الجامعة والمجتمع.
- **الفرضية الفرعية الثانية (علاقة التأثير):** توجد علاقة تأثير موجبة بين المتغير المستقل (الشراكة بين الجامعة والمجتمع) والمتغير التابع (التنمية).

***الهدف من الدراسة:** إن الهدف من وراء هذه الدراسة هو تسليط الضوء على مضمون أهم النصوص القانونية المنظمة لهذا المجال بالنظر لارتباطه المباشر بحقوق الإنسان ، والمساعدة على إيجاد طرق للاستفادة من الفرد في تطوير اقتصاديات الدول، وبالتالي تحقيق التنمية المطلوبة من خلال إبراز الدور الذي يمكن أن تلعبه الجامعة للتأثير في المجتمع إيجابيا.

* **منهج الدراسة** : إن المنهج المناسب لمثل هذه الدراسة التي تتضمن الوصف والتحليل والاستنتاج ، هو المنهج الوصفي التاريخي والمنهج الاستدلالي .

- اتخذنا من المنهج الوصفي التاريخي أداة لتسليط الضوء أكثر على كل ما يتعلق بالجامعة كجزء من المرافق العلمية المختلفة التابعة للدولة .

- واستعنا بالمنهج الاستدلالي في تحليل النصوص والوثائق ، واستنطاق الأرقام وتجميعها وترتيبها من أجل إبراز الإنجازات المحققة والنتائج المسجلة والصعوبات التي واجهتها ، والسلبيات التي خلفتها في هذا المجال ، ومدى انعكاسها على مجال التنمية المجتمعية .

وللإجابة على الإشكالية قمنا بمناقشة وتحليل الموضوع ضمن ثلاث مباحث، حيث تطرقنا في المبحث الأول إلى الإطار المفاهيمي للجامعة، أما في المبحث الثاني خصصنا الدراسة حول دور الجامعة في مواجهة تحديات التنمية في ظل العولمة، واخيرا تناولنا في المبحث الثالث علاقة الشراكة بين الجامعة والمجتمع ودورها في تحقيق التنمية.

2- الإطار المفاهيمي للجامعة:

إن التعليم هو عملية صناعة لأجيال المستقبل، وإن استثمار هذا النوع من الصناعة هو أفضل أنواع الاستثمار وأكثرها فائدة لأن المؤسسات التعليمية تعمل على تغذية المجتمع بقيادة مستقبلية في كافة المجالات وقد قيل: "إذا أردت أن تبني لسنة ابن مصنعا وإذا أردت أن تبني للحياة فابن جامعة"، وقد اعتبرت حاجة المجتمع للجامعة مبررا لوجودها ،بحيث قيل "إن الجامعات لا تعبر عن شرف أكاديمي أو مادي وإنما الداعي لوجودها هو حاجة المجتمع لها".(غربي صباح، 2014 ص :53- 54) .

ومن ثمة تعتبر الجامعة الوسيلة الرائدة في تطوير المجتمعات من خلال نظم الابتكار والاختراع، وهذا ما ينعكس إيجابا على مسالة تكوين إطارات ذات مهارات علمية، وبالتالي التوظيف الأحسن لها خدمة للاحتياجات المختلفة للمجتمع، بالنظر إلى التطور العلمي والاقتصادي المتزامن مع إفرازات العولمة(قوي، 2005 ص: 164) .

AFAK for Sciences Journal مجلة آفاق للعلوم EISSN: 2602-5345 ISSN: 2507-7228
Attribution - Pas d'Utilisation Commerciale - Pas de Modification 4.0 International (CC BY-NC-ND 4.0)

2-1-تعريف الجامعة:

توجد صعوبة في تحدد تعريف جامع ومانع لمصطلح الجامعة، وهذا نظرا إلى انه مرتبط بالأهداف التي تأسست عليها ، لذلك فإن أي مجتمع يعمل على إنشاء صرح جامعي انطلاقا ممن واقعه المعيشي، وتطلعاته وأيديولوجيته في كل مناحي الحياة السياسية والاقتصادية والاجتماعية خاصة.

عرفت كلمة الجامعة على أنها "مؤسسة للتكوين لا تحدد اهدافها واتجاهاتها من جانب واحد، ومن داخل جهازها ،بل تتلقى اهدافها من مجتمعها الذي تقوم على اساسه والذي يعطيها وحدة حياة ومعنى ووجود" .(سامية، 2005 ص:36) انطلاقا من هذا التعريف فإننا نلاحظ انه يقوم بعملية ابراز لمدى الترابط بين الجامعة والجماعة المجتمعية ،والتي تكون اساسا للمجتمع وهذا من خلال الاهداف التي تسعى الى تكريسها عن طريق المنظمة او المؤسسة ،وبالتالي العمل على ايجاد ما يعرف بالحقيقة ، ومن ثمة تجسيدها واقعيا من خلال حياة افضل، وان كان هذا الامر هدف الكثير من الجامعات الاوربية خاصة في فترة القرون الوسطى .

أما التعاريف الحديثة للجامعة وخاصة بالنسبة للمفكرين في مطلع القرن الواحد والعشرين ،فانهم ينظرون إليها على أنها " وسيلة اجتماعية أصبحت تحقق العلاقات الإنسانية ،ويمكنها العمل وفق مبدأ المتاجرة من اجل الوصول إلى الفعالية الاقتصادية انطلاقا من التقسيمات المختلفة لمختلف التخصصات الموجودة في التعليم العالي، والتي تسعى جاهدة إلى تحقيق التنمية الشاملة ".

لذلك أصبحت الجامعة من الناحية القانونية حاليا عبارة عن نظام سياسي يمتلك من السلطة والمراكز قانونية ما يتيح له سلطة اتخاذ قرارات أي بعبارة أخرى هي" منظومة ديناميكية تحقق التوازن والتكامل في المجتمع" .(زروالة، 2009 ص :184)

وجاء في القانون التوجيهي للتعليم العالي "الجامعة مؤسسة عمومية، ذات طابع علمي وثقافي ومهني، متمتعة بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي، مما يجعل الجامعة الجزائرية متمكنة من تحصيل مدا خيل ناتجة من خدماتها للقطاع والمحيط الذي تتعامل معه" .(قانون، 1998) .

2-2- وظيفة الجامعة:

ما نراه في مجال تسيير الجامعات وخاصة من خلال الفترة الحالية التي نعيشها في العصر الحديث حيث ان العملية التدريسية اصبحت تستند الى عامل او اداة التربية في اطارها النظامي، والتي تنبني على اساس بناء تدرجي او سلمي وفق ترابط بين المؤسسات والكليات والأقسام البحثية ،والتي تعمل على تلبية الحاجة العلمية من الناحية النظرية والتطبيقية ،وهو الامر الذي نجده يسري على كامل التنظيمات الجامعية في الدولة مما يجعلنا نقتنع ان الجامعة اصبحت لها مكانة خاصة ،وتحمل العديد متطلبات المجتمع انطلاقا من الاشخاص القائمين عليها .

لذلك وبالنظر الى هذا الهدف والرسالة التي تسعى الجامعة الى تكريسها ،عمدت الكثير من الانظمة المقارنة التشريعية في الكثير من الدول الى دعم المجال الجامعي من حيث المنشآت والوسائل المادية ،حتى اصبحت الجامعة قطبا من اقطاب البحث المجتمعي، ونجد من ذلك كلا من اليابان والصين والو م ا ، حيث ان هذه الاخيرة اعطت مفهوما مغايرا للعمل الجامعي من خلال العمل على اعتباره مهنة عمدت الى زيادة في المستوى العلمي والثقافي، وايجاد عمل تشاركي بين الجامعة وكل المؤسسات ذات الطابع الصحي والصناعي والامني .(سليم ، 2018) .

وحتى تتمكن هذه الجامعة من تسيير المجتمع وفق استراتيجية مخطط لها وتعمل على زيادة معدلات النجاح ، حددت لها وظائف نوجزها على النحو التالي.(العسكري، 2018)

- **وظيفة ذات طابع تعويضي:** أي ان الجامعة تعمل على ايجاد واعطاء فرص اخرى للأفراد من اجل تعويضهم عن ما خسروه سابقا بسبب الامراض ،او لأسباب ذات بعد اقتصادي او اجتماعي، او كنتاج لعدم استطاعتهم التنقل الى مكان ما خارج الوطن .

Attribution - Pas d'Utilisation Commerciale - Pas de Modification 4.0 International (CC BY-NC-ND 4.0)

- **وظيفة ذات طابع بنائي:** أي العمل على تقديم كل ما يحتاجه الافراد من معارف او مهارات في مختلف المجالات ، لان الهدف من ورائه جعل هؤلاء الافراد داخل المجتمع اكثر قدرة على القيام بجميع المستلزمات المهنية على اعتبار ان كل وظيفة تتغير وتتجدد من حيث الادوات والاساليب والاهداف .

- **وظيفة ذات طابع تطويري:** عن طريق إعداد أفراد وكوادر لقيادة المشروعات الجديدة التي تهدف إلى نقل المجتمع من مرحلة إلى مرحلة ، بحكم أن أي مخطط للتنمية الاجتماعية في أي مجتمع يطرح أفكارا ومفاهيما جديدة لتطويره على أساس هذه الخطط، وبما أن المجتمعات في حالة تغير مستمرة و مسرعة، فإن عملية فهم هذا التغيير والإعداد له يتطلب خططا جديدة مواكبة لروح العصر، متجاوزة الخطط والأساليب والإجراءات التقليدية، من خلال تكوين كوادر بشرية مجتمعية قادرة على القيام بمختلف المشاريع ذات التوجهات الجديدة ،والتي تهدف من ورائها الى احداث نقلة نوعية مجتمعية ،كون عملية التخطيط في المجال التنموي لها جانب اجتماعي يعطي جملة من الافكار لتطوير نفسه .

كما ان غالبية المجتمعات تعمل على احداث التغيير وفقا للمشاريع المخطط لها ،على ان تكون بمفهوم متطور يتماشى مع التطورات المعاصرة ،ويحدث قطيعة مع كل الاساليب التقليدية .

2-3- تنظيم وهيكلة الجامعة: على اعتبار ان كل مؤسسة مهما كان نوعها وطبيعة اعمالها المشكلة لها "اقتصادية أو إدارية " ، فهي دائما بحاجة ماسة إلى وضع هيكلي في بعده التنظيمي ، والذي يسمح لها بالقيام بنشاطاتها بطريقة عملية ودقيقة تمتاز بالكفاءة والفاعلية لذا نجد أن الجامعة ما هي إلا عبارة عن مؤسسة إدارية ذات طابع خدماتي معرفي يجب ان يكون منظما و مهيكلا من حيث قدراته البشرية والمادية والمالية، وهذا هدفه الاسمى ايجاد نوع من التناسق والانسجام بين مختلف الوسائل لتجسيد مختلف جوانب التنمية المجتمعية المخطط لها .

2-3-1- أهداف هيكلية الجامعة: تهدف الهيكلة التنظيمية للجامعة إلى تحديد جملة الاختصاصات و الأدوار ، وتفادي الخلط الذي يترتب عن عدم التنظيم، إلى جانب ذلك فان الهيكلة تحدد السلطة ومركزها لخلق جو مريح للموظفين ، وبالتالي تحقيق جودة ونوعية للعمل داخل الجامعة.(زراولة، 2009 ص :178) .

لهذا اتفق الفقه على تحديد جملة من الأهداف النبيلة التي يمكن من خلالها تفعيل الهيكلة و تحققها داخل الوسط الجامعي، وهي كآلاتي:

- تفادي عملية الخلط الناتجة عن عدم تحديد الصلاحيات والسلطات .
- المساهمة في تحديد هذه السلطات بشكل دقيق ، ما يتيح ويسهل عملية المراقبة الفردية والجماعية للأشخاص.
- الحرص على التأكد من طريقة اتخاذ القرارات، وتضييق دائرة إبهامها ،وبالتالي تسهيل عملية الاتصال الإداري.
- الوصول إلى درجة من التفاهم والتنسيق والترابط بين مختلف أعضاء العملية الهيكلية التنظيمية.
- الرفع من مستوى فاعلية أداء الأشخاص العاملين، كمحصلة ختامية للعملية التنظيمية.

2-3-2-المعايير المجسدة لطبيعة الهيكلة التنظيمية الجامعية:

من الصعب تحديد معايير أو عوامل من خلالها يمكن تنظيم الإطار الهيكلي للجامعة، وهذا راجع إلى الاختلاف بين مختلف الجامعات العالمية في العالم، لان أي تنظيم جامعي هيكلي يستلزم أن يكون خاضعا لعدة من التغيرات أو المعايير أو المحددات ، لذلك اتفق الفقه على ضرورة وجود عدة معايير لتنظيم الهيكلة التنظيمية للجامعات.(زراولة، 2009 ص ص: 186-191) وهي:

أ- المعايير ذات الطابع الداخلي للهيكلية : تتمثل فيما يلي :

- **حجم الجامعة** :يعتبر هذا المعيار من اهم المعايير او العوامل الاساسية التي تمكننا من عملية تجسيد الهيكلية التنظيمية

Attribution - Pas d'Utilisation Commerciale - Pas de Modification 4.0 International (CC BY-NC-ND 4.0)

الجامعية ، ولا يتأتى ذلك الا بالأخذ بعين الاعتبار حجم النشاط والقدرات التي يجب ان تتمتع بها الجامعة ،والتي تحدد صورة الكليات والاقسام ، الى جانب هذا الاخذ بمختلف التخصصات العلمية والقدرات ذات الطابع المالي والبشري ، كما ان الحجم الذي يجب ان تكون عليه الجامعة يعتبر عاملا قويا في عملية ايجاد هيكلية وهذا عن طريق الاخذ بمختلف الوسيلتين المركزية واللامركزية في التسيير الاداري .

كون حجم الجامعة لو كان اكبر لأدى الى توزيع السلطات بالنظر لكثرتها ،وهذا ما يتيح تطبيق فكرة اللامركزية الادارية وبالرجوع الى الواقع المعاش فان غالبية الجامعات تتجه الى تجسيد وتفعيل النظام اللامركزي الى جانب المركزية في مجال التسيير الاداري وهذا من اجل العمل على تحقيق كل المزايا التي تتمتع بها كل واحدة.

-الموقع الجغرافي للوحدات التعليمية: تتخذ الجامعة بعدا جغرافيا أو موقعا ترسم فيه مختلف الكليات والأقسام المشكلة لها، فقد تكون مجمعا متكاملا في موقع واحد يسهل العمل داخله، مما يجعل من تطبيق المركزية أمرا مهما فيها.

على عكس ذلك قد نجدها أي الجامعة عبارة عن موقع متفرق الأماكن، مما يجعلنا أمام خيار إلزامي لتطبيق اللامركزية في التسيير الإداري لها من اجل ضمان السير الحسن للعمل الجامعي سواء كان تعليميا أو إداريا.

- **القدرات و الإمكانات البشرية والمادية والمالية**: أي هيكلة تنظيمية يجب أن تأخذ بعين الاعتبار جانب الموارد البشرية والمادية والمالية التي تتوافر عليها أي مؤسسة، وهذا كله من اجل الضمان الجيد لسير العمل بكل أنواعه كما سبق الإشارة إليه داخل الحرم الجامعي. وان كان إتباع عملية المركزية و اللامركزية في التسيير الإداري الجامعي يساهم في الاستغلال الجيد لتلك الموارد بحسب طاقة وموقع كل جامعة ،رغم بعض الملاحظات المسجلة عند اتباع هذين الأسلوبين إيجابا أو سلبا.

- **سياسة الإدارة الجامعية**: الطريقة أو التوجه المتبع من قبل القائم بأعمال الجامعة " المسؤول " ، الى جانب انه عبارة عن اسقاط للثقافة التنظيمية في الجامعة والبعض .

- **تجديد المنظومة الاتصالية والمعلوماتية** : تعتبر التكنولوجيا المعلوماتية الحالية من أهم الميكانزمات الأساسية في وضع البنية التحتية المعلوماتية للجامعات، فاستعمالها يسهل العمل داخل مختلف الهياكل الجامعية وبالتالي اتخاذ القرارات الصائبة في الوقت المناسب ،والذي يكرس قدرا من الشفافية في مختلف الانشطة ذات الطابع التعليمي والإداري الجامعي.

كما يسهل العمل داخل الجامعات التي تتبع أسلوب التسيير اللامركزي، وهذا عن طريق الارتباط بين مختلف الهياكل التنظيمية للجامعة إلى جانب إفساح المجال للرقابة على كل الأعمال.

ب- المحددات الخارجية: تتمثل في الآتي:

- **تصنيف الجامعة**: هذا الجانب من الهيكلة مرتبط اساسا بالتغيرات التي تمس الجامعة وخاصة الجانب الخدماتي أو الإنتاجي . وفي هذا الصدد نجد ان الدور المنوط بالجامعة بالتصور التقليدي لن يخرج عن العمل التعليمي او البحث العلمي او خدمة المجتمع وهو ما يعطي للجامعة نظرة اقتصادية تنحصر في دخولها الى المعترك الاقتصادي عن طريق العمل على تقليص التكاليف والعمل على الاعتماد على ذاتها ،الى جانب نظرة اخرى اقتصادية تتمثل في الدخول الى مجال تسويق المنتج العلمي والقيام ببيعه وفقا لقواعد السوق التقليدية .كما ان لها نظرة اجتماعية بعيدة عن المجال الاقتصادي وان كانت مرتبطة به وتتمثل في الحرص الدائم على تقديم وتلبية مختلف الاحتياجات الحاضرة والمستقبلية للمجتمع ،وهو ما يظهر مدى القدرة على الاستجابة العلمية لأي احتياج .

- **مشكلة الاستقلالية أو الارتباط السلمي الاداري بين الجامعة و الدولة**: لا يتصور وجود جامعة دون دولة، خاصة أن التطور التاريخي يؤكد هذا التوجه، وان كان من مظاهر هذه العلاقة وجود ارتباط بين الإدارة الجامعية والإدارة الوصية، قد

Attribution - Pas d'Utilisation Commerciale - Pas de Modification 4.0 International (CC BY-NC-ND 4.0)

يساهم في رسم هيكلة تنظيمية للجامعة من خلال نوع التشريعات القانونية التي تفرض نوعا من أنواع تلك العلاقة التي لا تخرج عن ثلاث أنواع تحدد نوع الجامعة وهي:

* **جامعة تابعة للدولة:** ليست لها أي استقلالية، وتعمل على تطبيق سياسة الدولة دون أي اعتراض منها، وبالتالي يكون التنظيم الهيكلي من طرف الدولة عن طريق التشريعات: القوانين واللوائح والمراسيم.

* **جامعة تابعة للدولة:** يعطى لها شيء من الاستقلالية، تنشؤها الدولة وتعطي لها استقلالية إدارية ومالية، وان كان تنظيمها يكون خاضعا للتنظيم القانوني بصفة نسبية .

* **جامعة خاصة:** تكون تابعة للقطاع الخاص ،وتعطى لها الاستقلالية التامة عن الدولة في كل المجالات ، إلا أن هدفها ربحي بالدرجة الأولى، وتنظيمها يكون تابعا للدولة نسبيا بحكم الوضع القانوني المعطى لها ،والذي يفرض عليها هذه التبعية من خلال القوانين الواجب الالتزام بها والتقيد بها، والتي على أساسها يمنح لها ترخيص بفتح أو استغلال الجامعة .رغم ذلك فان الجامعة وبالنظر إلى التطور الاقتصادي والتنموي على مستوى المجتمعات لابد ان ترتبط بمختلف أجهزة الدولة من خلال:

- تقيد غالبية الجامعات بالاستراتيجية ذات التوجه السياسي والرسمي في الدولة .
- جل الجامعات تعتمد على الميزانية الحكومية .
- التنظيم التشريعي للجامعات من الناحية المالية والإدارية الصادرة عن الجهات التشريعية التابعة للدولة .

رغم كل ما سبق ذكره، فالجامعة تعمل لتبقى صرحا يتميز بخصوصيات ذاتية تميزه عن بقية المؤسسات الأخرى، مع الاحتفاظ بكونها مؤسسة علمية بحثية مستقلة.

- **البيئة وتأثيرها على التنظيم الجامعي:** يفترض في المؤسسة الجامعية ان تكون في إطار موقع بيئي مفتوح، مما يؤدي بها إلى أن تأثر وتتأثر، لهذا فكل جامعة تسعى إلى تنظيم هيكلها التنظيمي بحسب البيئة المتواجدة فيها أو الخاصة بها ،رغم أن البعض يرى أن الاستجابة لهذا الوسط البيئي بطيئة نظرا لعدة اعتبارات منها:

- الجانب القانوني المتمثل في الازدياد من حيث القواعد والتعليمات الإدارية والتوجيهات.
- التركيز الاداري في التسيير مما نتج عنه تمركز في صناعة القرار وقنوات التواصل .
- تسجيل انعزالية وعدم وجود تواصل بين مختلف الفواعل في الجامعة : الإدارة والأساتذة والطلبة والعمال.
- وان كانت أهم العوامل التي أثارت لغة قانونية في مجال التسيير الجامعي، مدى الاعتماد على النموذج البيروقراطي في التنظيم الجامعي خاصة في حالة الجامعات التابعة للدولة .

3- دور الجامعة في مواجهة تحديات التنمية في ظل العولمة:

تعتبر مسالة النهوض باقتصاديات الدول من الأوليات التي توليها الدول أهمية كبرى، باعتباره مسؤولية المجتمع كله وليست الدولة فقط، وبالتالي فهي نتاج لتوزيع الأدوار على جميع الفاعلين في المجتمع من صناع للقرار والموظفين كل حسب موقعه، ولا يتأتى هذا إلا عن طريق وضع استراتيجية تنموية شاملة تأخذ بعين الاعتبار خصوصيات الأفراد ،وتساهم في فتح المشاركة المجتمعية من حيث صناعة القرار والتنفيذ والتقييم.

إلا أن الملاحظ لمدى التطور الاقتصادي الحاصل في العالم العربي، يرى انه غير كاف من اجل رفع حجم التطلعات لدى الشعوب وان كان أثره ملحوظ في مجال التنمية البشرية، لذلك كان لزاما على كل الدول من اجل تحقيق معادلة اقتصادية تنموية ترتبط وتتكامل مع الأبعاد الاجتماعية والثقافية والإعلامية والبيئية والإدارية، الانطلاق من مسالة توطيد العلاقة بين الموطن والمجتمع وموارده المختلفة، ومن يقع على عاتقه هذا الدور ؟ المجتمع المدني وكل مؤسساته الفاعلة داخل المجتمع، وبخاصة المؤسسات التعليمية وبالتخصيص التعليم العالي.(بلخيري، 2006، ص 223 و224) .

خاصة مع النتائج المختلفة التي ألقت بظلالها عن طريق مختلف مظاهر العولمة والطرق الاقتصادية والتنموية الجديدة في الإنتاج

Attribution - Pas d'Utilisation Commerciale - Pas de Modification 4.0 International (CC BY-NC-ND 4.0)

والتوزيع حيث حتمت على اقتصاديات الدول التحرك وعدم الاكتفاء بما لديها من مقدرات في السباق، حتى تصل إلى المستوى الذي يسمح لها باحتلال المراتب الاولى في مجال التنمية المجتمعية المتميزة، ومن ثمة تحقيق افضل الخدمات للمجتمع .(قوي، 2005، صفحة 164 و165)

لذلك لابد من تسجيل تحرك من قبل الجامعة وهذا عن طريق البحث عن ادوات إبداعية وحوارية وديمقراطية ناقدة تعمل على تجسيد التنمية المطلوبة ، إلى جانب العمل على نشر العلم في الاوساط الثقافية المحلية عن طريق التوظيف الأمثل للتكنولوجيا من اجل التنمية الذاتية.

3-1- التعليم المجتمعي: إن مختلف المجتمعات ذات البعد الحضاري تعطي أهمية كبيرة للتعليم المجتمعي وبخاصة التعليم الجامعي، على اعتباره نمطا من أنماط التعليم المختلفة ،يتبع العديد من المراحل التعليمية السابقة، ويمتاز بصفة التخصيص ،عكس العمومية التي امتازت بها مختلف المراحل التعليمية السابقة، إلى جانب دوره البالغ في تحقيق التنمية المجتمعية.

3-1-1- تطور التعليم الجامعي في الوطن العربي

أ-في الدول العربية: تم تسجيل تباين من ناحية النظم التعليمية في الوطن من فترة إلى أخرى ومن منطقة إلى أخرى ،كما سبقت الإشارة إليه أنفا- الهيكلة التنظيمية-، حيث كان الكتاب الاداة و المؤسسة الوحيدة التي تلقى على عاتقها مهمة تعليم الأفراد، ثم انتقل الدور إلى المدرسة والتي كانت محددة على فئة معينة فقط من الميسورين أو النجباء ،والذين يعطى لهم تدعيم من قبل السلطة المحلية، ثم بدأت في الظهور على الخارطة التعليمية مؤسسات أخرى لها اهتمام بالتعليم منها ذات طابع ديني مثل الزوايا والجوامع ،والتي تقدم تعليما ممولا من منظمات خيرية ، هذا الواقع التعليمي الاولي للبلدان العربية يظهر مدى الاهتمام التعليمي المقتصر في البداية على القراءة والكتابة والتركيز على الجانب الديني فقط ،إلى جانب التركيز على الحساب والمواريث والبلاغة اللغوية ، إلى غاية انفتاح بعض المؤسسات على فروع أخرى علمية ساهمت في فتح أفق أخرى للتعليم الجامعي العربي'(رمعون، 1998 ص ص :137-139) مثل:

- جامعة القديس يوسف في لبنان بمساعدة السلطات الفرنسية.
- الجامعة الأمريكية في لبنان 1920 والقاهرة 1919.
- جامعات عربية لم تر النور إلا في الفترات التالية: القاهرة 1908 – الجزائر 1909 - دمشق 1924 – الخرطوم 1955 – ليبيا 1955 – بغدد 1958 – الرباط 1957 – الكويت 1960.

ب-في الجزائر: قامت السلطات الفرنسية بإنشاء ما يعرف بجامعة الجزائر سنة 1887، وان كان عمرانها من الحجم الصغير، مقتصرا على الفئة الفرنسية من أبناء المستوطنين، تلاها بعد ذلك إنشاء بعض الملاحق في العديد من المدن الجزائرية ،مع بقاء الوضع على ما كان عليه إلى غاية نيل الحرية والانعتاق من المستعمر الفرنسي، حيث سعت الجزائر إلى إنشاء جامعات لدورها في عملية البناء الوطني والمجتمعي وتكريس لعناصر الهوية الجزائرية ، كان لزاما على الجزائر تكوين إطارات ذات قدرات عالية، فتم إنجاز جامعتي وهران 1967 وقسنطينة 1969 وساهمت هذه الجامعات في تحقيق أهداف مختلفة ' (رمعون، 1998، صفحة 139)منها:

- العمل على وضع نظام جامعي يتماشى والتطورات الاقتصادية من حيث الكمية والنوعية.
- إيجاد نظام جامعي شامل يضمن كل احتياجات الدولة من حيث البنية التحتية والموارد المالية والبشرية.
- فسح المجال للتعليم الجامعي للراغبين في الانتساب إليه من اجل تكوين إطارات في مختلف التخصصات.

هذا الوضع كان في بدايات الاستقلال للجزائر، إلا أن الأمر اختلف خاصة بعد قطع الجزائر لأشواط كبيرة في مجال التنمية وخاصة على صعيد التعليم الجامعي، فالملاحظ في الاحصاءات الرقمية في السبعينات إلى غاية سنة 2002، فإنها تدل إلى وجود هياكل كبيرة جامعية منها 25 جامعة ثم

Attribution - Pas d'Utilisation Commerciale - Pas de Modification 4.0 International (CC BY-NC-ND 4.0)

27 بحلول 2007 لتصل في 2018 إلى 50 جامعة و13 مركز جامعي بالإضافة إلى 11 مدرسة عليا للأساتذة و31 مدرسة وطنية عليا.

أما على صعد البشري للطلبة فانه في تزايد مستمر وهو ما يوضحه الجدول التالي: (زراولة، 2009، صفحة 193 -194)

الجدول رقم 1: تطور نسبة التأطير في التدرج في الجامعة الجزائرية في الفترة:2013-2018

السنة	المسجلون في التدرج	المسجلون في ما بعد التدرج	حاملي الشهادات	حجم هيئة التدريس
2014/2013	1119515	70734	271430	53457
2015/2014	1165040	76510	311976	55906
2016/2015	1315744	76961	292623	56061
2017/2016	1416045	76202	303100	59468
2018/2017	1447064	76921		61825

المصدر: إعداد الباحثين اعتمادا على معطيات الديوان الوطني للإحصاء

وهذا الأمر مرده إلى مختلف معايير التعليم المجتمعي مثل النمو الديمغرافي والتقدم التقني، وان كان له اثر سلبي على بعض الجامعات من حيث التكفل أو التحصيل المعرفي، الامر الذي اجبر الدولة على العمل على إيجاد معادلة متوازنة بين التأطير وعدد الطلبة الملتحقين بالجامعة .هذا الوضع أدى إلى ضرورة وضع استراتيجية هيكلية تنظيمية للجامعة ، كانت معالمها على النحو الآتي :(زراولة، 2009، صفحة 193-195)

* **هيكلة بيروقراطية:** تمثلت في مختلف التشريعات، ووجود علاقات مركزية وغياب للعلاقات اللامركزية ، الامر الذي كان له الأثر السلبي في طريقة التسيير الإداري الجامعي، وانخفاض مسجل في وتيرة العمل الجماعي، الى جانب نقص في المبادرة لدى الكوادر الجامعية.

***هيئة احترافية:** من حيث وجود أناس مختصين في مناصب عملهم.

***وجود إدارة تشاركية:** مثل وجود اللجان العلمية والمجالس العلمية ومجالس الإدارة ، وان كنا نطرح في هذا الصدد مدى المثالية التشكيلية إلى جانب الدور الغير الاستشاري لها.

*الطابع المميز في الجامعة يغلب عليه الجانب الفكري الإداري في الجهاز الإداري على الفكر التعليمي والعلمي.

* وجود صعوبة في عملية تجسيد الهيكلية التنظيمية بالنظر إلى عدم تسايرها مع مختلف الإمكانات.

* غياب أساليب الإدارة الحديثة مثل: تسيير الإدارة بالأهداف وبشكل حلقات ،العمل من اجل خلق تنافسية وجودة تعليمية.

3-1-2- محددات التعليم المجتمعي للتعليم المجتمعي وخاصة الجامعي جملة من المحددات التي تبين الأسباب والدوافع المباشرة وغير المباشرة المؤدية إلى مثل هكذا اهتمام بالتعليم الجامعي، وهي على النحو الآتي:

-التطور المعرفي: من أهم التغيرات التي مست المجتمعات الحديثة ذلك الازدياد الكبير في معدلات المعرفة أو ما يعرف باسم الثورة المعرفية والانفجار المعرفي، هذا التطور الحاصل ساعده التقدم الذي حدث من حيث مختلف الادوات الممكنة في الحصول على المعرفة وتخزينها واسترجاعها وتحليلها ولهذا الأخير آثار وتداعيات خطرة مست المجتمعات و الجامعة ،وهذا بسبب القدرة المعرفية المتواجدة لدى المجتمعات والتي تعطي مدى التقدم في المجال الاجتماعي ومكوناته الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، لذلك فإننا نسجل معطى مفاده انه بقدر ما تعطى للجامعة ومجتمعها من معارف اصبحت هناك قوة للجامعة وكفاءة أعضاء هيئة التدريس فيها ومستوى طلابها، ومن ثم اصبحت المعرفة الاهتمام الاولي للجامعة ليس فقط من جانب حفظها أو نشرها، ولكن من جانب رئيسي لها

Attribution - Pas d'Utilisation Commerciale - Pas de Modification 4.0 International (CC BY-NC-ND 4.0)

،إضافة إلى ذلك لم تعد الجامعة هي المكان الوحيد المجسد للمعرفة، وإنما وجدت العديد من المؤسسات الأخرى مثل مراكز البحوث، ومؤسسات الإنتاج والخدمات ، الامر الذي حتم على الجامعات أن توطد علاقتها مع مختلف مصادر المعرفة الأخرى من مراكز بحوث علمية أو تطبيقية أو مؤسسات الإنتاج أو الخدمات حتى تبقى على علاقة وثيقة مع المجتمع.(غربي صباح، 2014، صفحة 131-132) .

- **التقدم التقني**: أدى التطور العلمي والمعرفي وتطبيقاته في مختلف ميادين الحياة الى احداث نقلة تقنية ، و اصبحت بذلك الاختراعات التكنولوجية تزداد من حيث النمو بمعدلات متسارعة .

هذا التقدم التكنولوجي للمجتمعات حتم على الجامعات اتباع العديد من التوجهات فلم يعد هناك مجال لتسجيل انعزالية للجامعة بنفسها عن هذا التقدم والتطور، حتى ان بعض المسؤوليات التي تكون على عاتق الجامعة تمثلت في النهوض بمجتمعاتها والولوج بها إلى عصر التقنية والتساير مع التطور التكنولوجي والمساهمة فيه أيضا ، الى جانب إعداد أجيال تستطيع التعامل مع التكنولوجيا المتقدمة ومتابعتها والإسهام فيها، كما تمثلت ايضا في ضرورة تحديث برامجها التعليمية والاهتمام بتدريب المتخصصين ومؤسسات الإنتاج هي المستهلك لما تنتجه الجامعات من كوادر علمية وتطبيقية ،وتسجيل اي نقص في الصلة يضعف من استطاعة الجامعات على الاستجابة لمتطلبات التقدم التقني، إضافة إلى ذلك فإن المؤسسات الجامعية ذاتها اصبحت منتجة للبحوث العلمية والتقنية ،وتراجعها عن أحكام قنوات الاتصال مع مؤسسات الإنتاج يؤدي الى قلة تقدمها العلمي والبحثي، لهذا فان قيام الجامعة بمسؤولياتها ذات الطابع الاجتماعي يقابله متطلبات التقدم التقني وهدا يعني ما يلي:(غربي صباح، صفحة 115 الى 116) :

-العمل على التساير المستمر لمختلف المستويات العلمية والتكنولوجية.

-وضع خطة تطويرية لمختلف البرامج والمناهج التعليمية على ضوء المستويات في مختلف قطاعات الإنتاج.

-العمل على معرفة مختلف الاحتياجات المجتمعية من العاملين في مختلف قطاعات الإنتاج.

-ضرورة تكوين اليد العاملة البشرية علميا وفنيا و إداريا واجتماعيا على ضوء المتطلبات التكنولوجية.

- **التنمية المجتمعية**: ان الهدف الاساس من التنمية هو العمل على توفير جميع الاحتياجات ذات الطابع المادي والمعنوي بهدف الرفع من مستوى معيشة الفرد، وتطوير المجتمع، وفي هذا السياق نجد ان المجتمعات والدول ادركت جميعاً الدور الذي يمكن أن تقوم به مؤسسات التعليم العالي في التنمية، فأخذت تعمل جاهدة على ربط سياسات التعليم بسياسات التنمية، وذلك ما ادى إلى القول بأن من عوامل عدم نجاح الخطط التنموية في البلاد العربية غياب دور التعليم العالي في هذه الخطط، وتسجيل انعزال لمؤسسات التعليم العالي وانشغالها عن أمور لا تمت بصلة للمجتمع واحتياجاته ومشكلاته.(رمعون ، 1998، صفحة 140-141) .

إن التنمية تعني القدرة على الإنتاج في المجتمع والاستمرار في تطويره وهذا الامر يتطلب من الجامعات أن تولي اهتماما بأعداد متخصصين في المجالات العلمية والصناعية والزراعية والإنتاجية على وجه التحديد ممن لهم المهارات والمعارف اللازمة على مستوى التخطيط والتنفيذ كما تتطلب منها أيضا أن تعطي اهتماما خاصا ببرامج البحوث العلمية والتطبيقية .

لذلك فان التعليم العالي من اهم متطلباته المعاصرة رفع مسيرة التنمية ، والعمل على ان يكون مساهما حقيقيا في التنمية ،لذا وجب ان يتصف بجملة من المواصفات، وإذا لم يتم مراعاة هذه الاخيرة من قبل الجامعات فان العلاقة الجوهرية بين التعليم العالي والتنمية تتراجع ، لذلك نجد أن للتنمية المجتمعية جملة من الخصائص منها :(شادية، 2006، صفحة 40 و41)

* **الشمولية**: التنمية لا تنحصر في التطور الاقتصادي بل تتعد إلى مجالات أخرى ثقافية سياسية واجتماعية وأخلاقية، مما

Attribution - Pas d'Utilisation Commerciale - Pas de Modification 4.0 International (CC BY-NC-ND 4.0)

يفسح المجال إلى المزيد من الديمقراطية السياسية والمشاركة اللامركزية.

* **الاستمرارية :** وهي العنصر الغالب على التنمية فهي طويلة ولفترات وأجيال متعاقبة، وهذا لا يتأتى إلا عن طريق ترشيد و استغلال الامثل للمواد المالية والبشرية والطبيعية.

* **تحسين مستوى الفرد:** اي التحول من الحالة غير مطلوبة إلى حالة المطلوبة .

* **وجود مؤشرات لقياس التنمية :** من اجل قياس مدى التطور والتقدم الحاصل داخل المجتمعات ،تم وضع جملة من المؤشرات والمقاييس التي من خلالها يمكن إعطاء وقياس والحكم على مدى تطور هذا لمجال أو المجتمع أو المؤسسة، وإذا ما أسقطنا هذا على دراستنا، فقد تم الاتفاق على ضرورة وجود هذه المؤشرات كبارومتر لقياس مدى التقدم الحاصل على صعيد التنمية، وهذا بمساهمة من طرف البنك العالمي ومنظمة الأمم المتحدة في تحديدها، منها نجد :(بلخيري، 2006، صفحة 227 الى 228)

أ- **المؤشرات الاقتصادية :** وتضمن معدل نصيب الفرد من الدخل المحلي الإجمالي، كما هو موضح في الجدول التالي:

القطاع	البلدان الصناعية	البلدان العربية	البلدان النامية	العالم
نصيب الفرد سنويا بالدولار	15986	445	2904	5798

المصدر: الموقع الالكتروني للأمم المتحدة: https://www.un.org/ar/، **تاريخ الولوج:** 2018/12/18، **ساعة الولوج:** 14:30.

رغم الاعتماد على هذا المؤشر في تحديد مدى التقدم والتخلف في المجتمعات، إلا انه لم يسلم من الانتقاد، لأنه لم يأخذ في الحسبان الاعتبارات الأخرى مثل: كيفية توظيف الأمم لثرواتها وليس حجمها، درجة الحياة تتحدد من خلال محاربة للفقر والجهل اكثر من الاعتماد على فكرة الرفاهية الاقتصادية، إلى جانب مؤشرات أخرى منها: مدى الاستهلاك للفرد والأسرة، واستهلاك الطاقة ومعدل أجهزة الإعلام والاتصال ،وتوزيع الصحف اليومية والأسبوعية.

رغم نتائج هذه المؤشرات، إلا انه يوجد مؤشر آخر لعب دورا في هذا السياق وهو:

ب- **المؤشرات الاجتماعية:** تضمن العديد من العوامل ذات الطابع الاجتماعي منها(غربي صباح، ص ص119 الى 121):

* **معدل النمو السكاني:** هذا العنصر مرتبط بعامل المواليد والوفيات والهجرة داخل المجتمعات، و يتباين من المجتمعات النامية والمتقدمة إلى الصناعية، بحيث كلما كانت التنمية اكبر والنمو اقل سجلت مستويات التنمية رفيعة ،والعكس بالعكس.

* **العمر المتوقع للفرد:** ويتحدد عند الولادة ويعد من المحددات للمستويات المعيشية للسكان مثل: معدل العمر في الدول النامية 61.8 سنة 1996 و47.4 في الدول الصناعية و63.2 في العالم اجمع.

* **الحالة الصحية:** فمؤشر عدد السكان لكل طبيب مهم في التنمية في أي بلد، فالأرقام لسنة 1990 تبرز ما يلي: ما يقرب 6670 شخصا لكل طبيب في البلدان النامية، و390 شخص لكل طبيب في البلدان الصناعية، 19110 شخصا لكل طبيب في البلدان الأقل نموا.5260 شخصا لكل طبيب على مستوى العالم.

* **التعليم ومحو الأمية :** تعد من ابرز المؤشرات الاجتماعية للتنمية، حيث كلما زادت نسب الانتساب إلى مختلف أطوار التعليم، كلما أدى ذلك إلى زيادة في معدلات التنمية، أي جانب محو الأمية للكبار يعد منطلقا مهما في تحسين نمط حياة الأفراد ودعم التنمية الاجتماعية ،وبلغة الأرقام لسنة 1995 نجد: 29.6 % البلدان النامية و1.3% للدول الصناعية و22.6% في العالم ككل.

AFAK for Sciences Journal مجلة آفاق للعلوم EISSN: 2602-5345 ISSN: 2507-7228
Attribution - Pas d'Utilisation Commerciale - Pas de Modification 4.0 International (CC BY-NC-ND 4.0)

إلى جانب عاملي الفقر والبطالة اللذان يساهمان في تحديد درجات تنمية الدول، خاصة وان الأمم المتحدة حددت كل سنة تقريرا دوليا عن التنمية البشرية لهذين العنصرين منذ سنة 1995 لكل دول .(بلخيري، 2006، صفحة 227 الى 228).

3-2- النظريات المفسرة لدور الجامعة في التنمية :للوصول إلى درجة عالية من التنمية داخل المجتمع، اتفق فقهاء علم الاجتماع على وجود عدة نظريات تفسر الدور الأساس للجامعة في هذا المجال وهي:

3-2-1-نظرية التحديث: من الناحية الزمنية لهذه النظرية فإنها تعود إلى بداية الخمسينيات، ترتكز على جملة من العوامل الأساسية التي تأثر على التنمية المجتمعية وهي: العامل التعليمي. فتبنت المداخل السببية والتفسيرية في حدوث الإنجازات ،نوتبيان التداخل بين مختلف العوامل المؤثرة في التنمية والتحديث في المجتمع المتطور.

ومن بين الفقهاء الذين ساهموا في تطوير هذه النظرية: الفقيه دافيد ماكليد، إذ قام بعملية تفسير وتحديد مختلف الادوات المؤدية إلى تطور المجتمعات المتقدمة عن غيرها من المجتمعات، مركزا على عامل الثقافة وتكوين الشخصية الفردية المتواجد في المجتمعات المتقدمة بنسب أعلى من المجتمعات الأخرى.

وفي منتصف السبعينيات قام اليكي انجلز و دافيد سميث بإعطاء نظرة اخرى اشمل من الرؤية السابقة، فبعد عملية تحليل العوامل التي تؤدي الى تحديث في المجتمعات، قاما بإعداد دراسة في الدول النامية من اجل تحليل الدور الذي تلعبه المؤسسات التعليمية من مدارس وجامعات في مجال التنشئة الاجتماعية ،وأثرها في تكوين الشخصية الفردية، وفي إطار تحليهما للعلاقة بين التعليم والتنمية قاما بتطوير قياس لتحديد خصائص الإنسان الحديث من خلال عينة مكونة من ست دول نامية، والخروج بان التحديث هو قدرة الأفراد **على اكتساب مجموعة من المواصفات والاتجاهات والقيم والمعتقدات الحديثة.**

من بين هذه المؤشرات نجد: اكتساب الرغبة والخبرة في التجديد، تنوع الاتجاهات والآراء واكتساب المعارف والمعلومات والاهتمام بالحاضر والمستقبل ،والتخطيط المستقبلي للحياة الشخصية...الخ، وان هذه الرؤية ترى انه لا بد على الدول النامية من سلك نفس طريق الدول المتقدمة في التنمية ،باستثناء السياق الاجتماعي الذي يختلف من مجتمع إلى أخر بالنظر إلى الخصوصية الاجتماعية لكل مجتمع.(بلخيري، 2006، صفحة 232 و233)

3-2-2-نظرية رأسمال البشري : بدأت تظهر معالم هذه النظرية في بداية الستينات، وتتضمن وجهة نظر ذات طابع اقتصادي بحت، بين التعليم والتنمية والعلاقة بينهما، من رواده: عالم الاقتصاد الأمريكي تيودور شولتز، يرى في هذا السياق أن التعلم لا يجب أن ينظر له على أساس نوع من الاستهلاك بقدر ما هو نوع من الاستثمار المنتج، لما للتعليم من اهمية في تحسين الظروف الاقتصادية عن طريق إكساب الفرد مهارات مطلوبة للمساهمة في التنمية الاقتصادية للمجتمع ، لذا يعتبر العامل البشري النواة الأساسية في التنمية الصناعية الشاملة، وأعطى الفقيه شولتز أمثلة عن دول لا تتمتع بالإمكانات الطبيعة، ورغم ذلك حققت إنجازات كبيرة لاعتمادها على العامل البشري مثل: اليابان وكوريا الجنوبية وسنغافورة.(بلخيري، 2006، صفحة 233) .

3-2-3- نظرية الأنساق الاجتماعية: ترى هذه النظرية أن للأنساق الاجتماعية* دور في عملية التنمية المجتمعية، بما أن الأنساق تنقسم إلى قسمين هما: (سامية، 2005، صفحة 171)

* **الأنساق المفتوحة**:تتفاعل بصورة مباشرة مع بيئتها، والأنساق المغلقة تكون عكس الأخرى، وان كان اهتمامنا في هذا الصدد على المفتوحة مثل: المدارس والجامعات ،إلا أن بعض الدراسات الميدانية تبرز أن هذه الأخيرة عبارة عن انساق مغلقة لا تريد التفاعل مع محيطها الخارجي، إلا أن التطور التكنولوجي حتم على هذه الأنساق ضرورة التفتح على محيطها

Attribution - Pas d'Utilisation Commerciale - Pas de Modification 4.0 International (CC BY-NC-ND 4.0)

الخارجي من اجل إحداث تنمية ظاهرية للمجتمع، ومن خلال استغلال العلاقة بين المدخلات والمخرجات للمؤسسات التعليمية.

* **المدخلات:** ما تحصل عليه المؤسسات من المجتمع مثل: المعرفة والقيم والأهداف والموارد المالية العملية التعليمية والأكاديمية: تشمل الهياكل والأفراد القائمين على العملية التعليمية ،إلى جانب القائمين على تقديم الخدمات والوسائل والأدوات الفنية التعليمية.

* **المخرجات:** تشمل نوعية الخريجين، ودرجة تأهيلهم لخدمة المجتمع ومدى قدراتهم على اكتساب الخبرات والمهارات والاتصال مع العالم الخارجي.

وبالتالي هذه النظرية مهمة في التعليم الجامعي، كنسق مفتوح قادر على التأثير الإيجابي في المجتمع من اجل تنميته وتطويره.

3-3- الشراكة بين الجامعة والمجتمع وسبل تحقيق التنمية:

إذا كان الحق في التنمية كما يراه الفقيه هنري ليفي برول "هو الذي يعتبر ملكا لشخص فردا كان هذا الشخص أو جماعة، انه الطاقة الممنوحة لهذا الشخص لممارسة هذه الفعالية أو تلك مثل: حق التعليم .."، لهذا فان التعليم المجتمعي والحق في التنمية وجهان لعملة واحدة ،يهدفان إلى الارتقاء لشراكة دائمة تنعكس إيجابا على حياة الإنسان، وفقا لمتطلبات مدروسة ومخطط لها، تكون لها آثار آنية ومستقبلية على المجتمعات.

3-3-1- المتطلبات التعليمية لتحقيق الشراكة: لا يتصور الحديث عن تشاركيه بين الجامعة والمجتمع من اجل تحقيق التنمية إلا عن طريق إدخال العديد من الاصلاحات التنظيمية و المفاهيمية على نظام التعليم العالي في الجزائر، والتي من شانها أن تؤدي الى اعادة ترتيب المؤسسة الجامعية وارجاعها الى مكانتها التي تليق بها كمنارة للعلم والفكر ،ومختبر لرسم مختلف الاستراتيجيات التنموية الشاملة ومن ثمة استشراف المستقبل.

والدولة الجزائرية حاولت ادخال عدة تعديلات على منظومتها القانونية بما يتساير مع هذا الهدف ، من خلال إصدار العديد من التشريعات التي تخدم العلاقة بين الجامعة والمجتمع وتحقق التنمية الفعالة والناجعة ، من بين هذه التشريعات نجد (سامية كواشي،2015 ص ص: 471-474):

- خلال **فترة التسعينات** والانفتاح على اقتصاد السوق والزامية التطابق الدائم بين برامج التكنولوجيا والمتطلبات الاقتصادية والاجتماعية ، ومن اهم هذه القوانين نجد :

- القانون 11/98 المتضمن القانون التوجيهي والبرنامج الخماسي حول البحث العلمي والتطور التكنولوجي " 2002/1998" ، اذ يعد اداة لتجسيد الربط بين البحث العلمي واحتياجات المجتمع ومتطلبات التنمية والتشجيع على انشاء المؤسسات المصغرة والمتوسطة لكي تكون حلقة الوصل بين الجامعة والمجتمع .

- القانون التوجيهي للتعليم العالي 05/99 والمعدل بالقانون 04/ 20والذي اتى بتصور جديد حول الجامعة والدور المنوط بها داخل المجتمع من خلال التحول من الطابع الاداري الى الطابع العلمي والعمل على تدعيم مختلف الادارات بمختلف الخبرات الجامعية .

- المرسوم التنفيذي 22/92 المتضمن انشاء لجان مشتركة بين القطاعات لترقية البحث العلمي وبرمجة تقويمه .

- المرسوم التنفيذي 40/95 المتضمن انشاء الوكالة الوطنية لتطوير البحث في الصحة وتنفيذ البرنامج الوطني للبحث في الصحة .

- المرسوم التنفيذي 137/98 المتضمن انشاء الوكالة الوطنية لتضمن نتائج البحث والتنمية التكنولوجية والتي تعمل على المشاركة في استغلال نتائج البحث بفاعلية لتحقيق التنمية والابداع التكنولوجي وتطوير التعاون بين قطاع البحث والقطاعات المستعملة لضمان تثمين التقنيات والتكنولوجيات والمعارف الجديدة ونقلها للمؤسسات .

- المرسوم التنفيذي 256/99 المتضمن انشاء مؤسسات ذات طابع علمي وتكنولوجي مهمتها المساهمة في تثمين نتائج البحث ونشرها واستغلالها .

وخلال **العشرية الاخيرة** حاولت الوزارة ادخال اصلاحات على المنظومة الجامعية من خلال مسايرة نظام ل .م .د لهذا

Attribution - Pas d'Utilisation Commerciale - Pas de Modification 4.0 International (CC BY-NC-ND 4.0)

الاصلاح وادخال العديد من الاصلاحات في شكل نصوص قانونية منها :

- تعديل القانون 06/08 المتضمن القانون التوجيهي للتعليم العالي واعادة التصور في علاقة الجامعة بالمجتمع .

-اصدار القانون الاساسي للأستاذ البحث الاستشفائي 129/08 .

- اصدار القانون الاساسي للأستاذ الباحث 130/08 والباحث الدائم 131/08 .

- تعديل القانون 05/08 المتضمن القانون التوجيهي والبرنامج الخماسي حول البحث العلمي "2002/98 " ،حيث حدد البرنامج الوطنية للبحث للفترة الخماسية " 2012/08" في ميادين التنمية المستدامة والتربية .

ومن اجل تجسيد ذلك وجب الاستعانة بهذه الإجراءات التي يمكن أن تتخذ من اجل الوصول إلى هذا الهدف ، يجب إعادة النظر في المسائل التالية:(فيلالي، 2004)

- العمل على ادراج مخطط ذو طابع جامعي يحتوي على مشروع تحدد فيه الأهداف تبعا للواقع والمتغير المحلي والإقليمي للدولة.

- إعادة التوجه في البرامج التعليمية من حيث: الأهداف والغايات والمحتويات واليات التقويم والوسائل المادية والبشرية والدورات التدريبية المتخصصة.

- الاخذ بمختلف السياسات البيداغوجية عن طريق وضع معايير لكيفية اختيار هيئة التدريس والترقيات ،وتحديد الحقوق والواجبات إلى جانب التكوين المستمر لهيئة التدريس، وفتح التخصصات بما يتلاءم مع إمكانات التأطير.

- العمل على تجسيد استراتيجية تتبنى سياسة للبحث العلمي تشمل الجوانب التالية: تحديد الأهداف، مجالاته وأولوياته والاستراتيجية العامة، والعمل على التنسيق بين مختلف التخصصات من اجل إنجاز الأهداف المشتركة، وفي ذات الوقت الاستغلال الأمثل للموارد المادية والبشرية الناتجة عنه.

- الاهتمام بجانب الهياكل القاعدية امر حتمي والأخذ بعين الاعتبار مدى حاجة الجامعة إلى مثل هذه الوسائل : كالقاعات والمدرجات والمخابر وتجهيزات الصيانة المطلوبة لتحقيق كل الاهداف المخطط لها.

- المكتبات والخدمات المعلوماتية: الزاوية الواجب النظر اليها في هذا الصدد هي مدى تحقق الكفاية ،ومدى ملاءمة الكتب والمجلات والتجهيزات السمعية البصرية وأجهزة الإعلام الآلي، إلى جانب آلات التصوير وكل ماله من دور في المساهمة في تحديثها بصفة مستمرة من اجل الاستجابة المستمرة لها عند الطلب.

- **الجزارة:** العمل على التغيير من حيث مفهوم الجزارة، وهذا لا يتأتى الا عن طريق الانفتاح على العالم والتعامل مع الآخر من اجل الاستفادة والإفادة ،وتجسيد مساهمة إيجابية في الإنجاز الحضاري والعلمي.

- **ديمقراطية التعليم:** يجب الاخذ به من خلال ما يستجد وما يتطلبه العصر من احتياجات المجتمع من كفاءات ذات نوعية متميزة قادرة على مواجهة تحديات الحاضر، و رهانات المستقبل .

- **خدمة المجتمع:** ادراج وثيقة في شكل ميثاق يربط بين الجامعة والمجتمع في جميع مناحي الحياة ، مما يتيح تفاعلية اكثر تحقق أهداف التنمية.

- **الخدمات الطلابية:** يعتبر هذا العنصر مهما جدا بالنسبة لمتلقي العملية التعليمية ألا وهو الطالب، لذا وجب الاهتمام به من خلال توفير جميع ادوات التعليم الجيد من: مسكن واكل وخدمات طبية ونشاطات ثقافية ورياضية وتوجيه بيداغوجي، وكل ما من شانه تسهيل طرائق التعليم والاستيعاب لدى الطلبة ،وبالتالي تنمية معارفه العلمية والمهارية.

بالنتيجة وجب على كل مشروع ان يعمل على تطوير العلاقة بين الجامعة والمجتمع من خلال الاخذ بكل النقاط السابقة وتطويرها بحسب الاحتياجات البيئة المجتمعية، حتى نصل الى الهدف المتمثل في تكريس فعلي لشراكة حقيقية تساهم في الارتقاء بالمجتمعات وتحقق الرفاهية ،وبالتالي تحقيق التنمية.

Attribution - Pas d'Utilisation Commerciale - Pas de Modification 4.0 International (CC BY-NC-ND 4.0)

2-3-3- نتائج الشراكة بين الجامعة والمجتمع: بالنظر إلى كون الجامعة ما هي إلا عبارة عن مؤسسة اجتماعية، تعبر بطريقة و بأخرى عن كل المراحل المختلفة للتعليم، تعمل على تحقيق عدة أهداف منها: تكوين نخبة من الإطارات ذات الفاعلية في تحقيق التنمية المجتمعية. لهذا تم تسطير العديد من الوظائف كنتاج للشراكة بين الجامعة والمجتمع منها :(غربي صباح، 2006، ص ص161-163) :

- منح الجامعة وظيفة جامعة لكل العناصر المتميزة من خلال إعداد النخب والإطارات، وطريقة تدخل ضمن السياق العام المجتمعي.
- تكريس طابع الوظيفة ذات البعد العلمي المعرفي ،من اجل تشكيل ارضية ومنطلق لمختلف المعارف والمهن المتخصصة.
- اسناد الوظيفة الاحتوائية لمختلف الثقافات الوطنية كلا بحسب خصوصياتها وقيمها ومعانيها الإنسانية.
- جعل الجامعة مكانا للإنتاج الفكري .
- اعطاء الجامعة دورا توعويا ومحركا لجميع المتغيرات الحاصلة في المجتمع والعالم ،وتحديد طريقة الاستفادة منه .
- اسناد وظيفة تجسيد لمختلف القيم ذات البعد الديمقراطي والمنافسة المعرفية البحثية .
- وظيفة المحافظة على طابع الهوية الوطنية والمجتمع، والعمل على تسايرها حسب المستجدات المستقبلية .

4-العلاقة بين الشراكة بين الجامعة والمجتمع في تحقيق التنمية.

4-1- الإطار المنهجي للدراسة الميدانية: يعد الإطار المنهجي لدراسة الميدانية الركيزة الأساسية التي تساهم في تحليل واختبار نتائج فرضيات الدراسة، ويتم من خلالها تحديد عينة الدراسة وتحديد أدوات جمع البيانات ومدى ثباتها وصدقها

4-1-1- عينة الدراسة: لقد تم اختيار عينة الدراسة بطريقة عشوائية وذلك باستهداف 100 أستاذ من هيئة التدريس الذين يدرسون بجامعة عباس لغرور خنشلة بكلياتها.

4-1-2-أداة الدراسة: يعد الاستبيان الأداة الرئيسية المستخدمة في الوصول إلى البيانات والمعلومات المتعلقة بإشكالية وأسئلة الدراسة بالإضافة إلى الوصول إلى أهداف هذه الدراسة.

وبعد الدراسة النظرية للمتغيرات تمت صياغة استبيان مختصر يتناسب مع إشكالية الدراسة، حيث قسم الاستبيان إلى محورين أساسيين حول الشراكة بين الجامعة والمجتمع كوسيلة ناجعة لتحقيق التنمية، في حين قسم المحورين إلى أسئلة فرعية، يتم قياسها من خلال اعتماد مقياس ليكرت الخماسي (LikertScale)، وقد اعتمد المعيار التالي في تصنيف المتوسطات: 1-1.79 درجة ضعيفة جدا، 1.80-2.59 درجة ضعيفة، 2.60-3.39 درجة متوسطة، 3.40-4.19 درجة كبيرة، 4.20 فأكثر درجة كبيرة جدا، بالإضافة إلى استعمال البرنامج الإحصائي SPSS.

4-1-3- صدق وثبات أداة الدراسة:

أ- الصدق الظاهري للأداة: للتأكد من صدق الأداة المستعملة في الدراسة، فقد تم عرض هذا الاستبيان على 7 أساتذة محكمين في الاختصاص، لإبداء رأيهم سواء من حيث تقسيم الدراسة إلى محاور ، أو من حيث الأسئلة المطروحة في كل محور، فقد أخذت كل الملاحظات والتعديلات المقدمة من طرفهم في إعداد الاستبيان في صورته النهائية.

ب- صدق الاتساق الداخلي للأداة: بعد التأكد من الصدق الظاهري لأداة الدراسة، فقد تم تطبيقها على أرض الواقع، حيث تم حساب معامل الارتباط بيرسون لمعرفة الاتساق الداخلي للاستبيان، ومعرفة معامل الارتباط بين درجة كل فقرة من فقرات الاستبيان بالدرجة الكلية للمحور، وقد تم الاعتماد في ذلك على معامل ألفا كرونباخ Kronbach Alpha.

المحاور	عدد العبارات	معامل ألفا كرونباخ
المحور الأول	06	0.875
المحور الثاني	06	0.967

الجدول رقم2: قياس ثبات استبانة الدراسة

Attribution - Pas d'Utilisation Commerciale - Pas de Modification 4.0 International (CC BY-NC-ND 4.0)

المصدر: إعداد الباحثين اعتمادا على مخرجات SPSS.

من خلال الجدول أعلاه يتضح أن معامل ألفا كرونباخ للمحور الأول(علاقة الشراكة بين الجامعة والمجتمع) بلغ 0.875، أما معامل ألفا كرونباخ للمحور الثاني (الشراكة بين الجامعة والمجتمع وسبل تحقيق التنمية) قد وصل 0.967، حيث يبين أن هذه القيم مرتفعة مما يدل أن الاستبيان يتمتع بدرجة عالية من الثبات والصدق وبالتالي يمكن الاعتماد عليه في الدراسة التطبيقية.

4-2- تحليل نتائج الدراسة: حتى يتسنى لنا وصف الدراسة بصور كاملة ومفصلة وجب أن يتم تنظيم وتلخيص ووصف البيانات وصفا كميا تم وصف خصائص عينة الدراسة، وتحليل النتائج المتحصل عليها من خلال أداتين وهما: المتوسط الحسابي، والانحراف المعياري، والجدول الأتي يوضح ذلك:

4-2-1- الخصائص الاجتماعية للعينة: يشير الجدول أدناه إلى أن نسبة هيئة التدريس من فئة الذكور بلغت 35% في حين نسبة الإناث بلغت 65%، وفيما يتعلق بالعمر فقد بلغت نسبة هيئة التدريس لأقل من 30سنة بـ16%، في حين وصلت نسبة لما بين 31سنة و40سنة ما مقداره 50%، أما في ما يفوق 50سنة فقد وصلت النسبة إلى 10%، أما فيما يخص الأساتذة من درجة أستاذ محاضر فقد كانت نسبته 66%، أما أستاذ برتبة أستاذ مساعد فبلغت نسبته 24%، ومن صنف أستاذ مشارك فكانت نسبته 6% أما أستاذ التعليم العالي فكانت نسبته 4%، أما فيما يخص الخبرة المهنية لهيئة التدريس فقد كانت نسبة لأقل من 5 سنوات قدرت بـ16%، أ/ا من 5سنوات إلى 10سنوات فكانت النسبة 30%، وبلغت النسبة لما بين 11سنة إلى 15 سنة 35%، ونسبة أكثر من 15 سنة فوصلت إلى 19%.

جدول رقم 3: البيانات الشخصية

المتغير	الفئات	التكرار	النسبة المئوية%
الجنس	ذكر	35	%35
	أنثى	65	%65
العمر	أقل من 30سنة	16	%16
	من 31سنة إلى 40 سنة	50	%50
	من 41سنة إلى 50 سنة	24	%24
	أكثر من 50سنة	10	%10
الدرجة العلمية	أستاذ التعليم العالي	04	%04
	أستاذ محاضر	66	%66
	أستاذ مساعد	24	%24
	أستاذ مشارك	06	%06
الخبرة	أق من 5سنوات	16	%16
	من 5سنوات إلى 10 سنوات	30	%30
	من 11سنة إلى 15 سنة	35	%35
	أكثر من 15 سنة	19	%19

المصدر: إعداد الباحثين اعتمادا على معطيات الاستبيان.

4-2-2- النتائج المتعلقة بأسئلة الدراسة: حتى يتسنى لنا وصف الدراسة بصور كاملة ومفصلة وجب أن يتم تنظيم وتلخيص ووصف البيانات وصفا كميا، وذلك من خلال أداتين وهما: المتوسط الحسابي، والانحراف المعياري.

فيمل يخص **المحور الأول: علاقة الشراكة بين الجامعة والمجتمع:** يوضح الجدول أدناه أن عينة الدراسة يوافقون في استجاباتهم

Attribution - Pas d'Utilisation Commerciale - Pas de Modification 4.0 International (CC BY-NC-ND 4.0)

على علاقة الشراكة بين الجامعة والمجتمع، حيث جاءت العبارة" **تحقق الشراكة بين الجامعة والمجتمع أهم وظائف الجامعة وهو التعليم العالي"** في المرتبة الأولى من حيث الاستجابة بدرجة كبير جدا بمتوسط حسابي 4.25 من 5 وبانحراف معياري 0.892، وجاءت العبارة" **الشراكة بين الجامعة والمجتمع تحقق التعاون في وضع الأهداف والخطط"** في المرتبة الثانية من حيث الاستجابة بدرجة كبير بمتوسط حسابي 4.05 من 5 وبانحراف معياري 1.038، كما جاءت العبارة " **الشراكة بين الجامعة والمجتمع تحقق وظيفة البحث العلمي"** في الرتبة الثالثة من حيث الاستجابة بدرجة كبير بمتوسط حسابي 4.0 من 5 وبانحراف معياري 1.03، أما العبارة " **هناك هياكل قاعدية لدعم الشراكة بين الجامعة والمجتمع"** جاءت في الرتبة الرابعة من حيث الاستجابة بدرجة متوسط بمتوسط حسابي 2.95 من 5 وبانحراف معياري1.29، أما العبارة" **تعمل الشراكة بين الجامعة والمجتمع على معالجة القضايا ذات الاهتمام المشترك"** جاءت في المرتبة الخامسة من حيث الاستجابة بدرجة متوسط بمتوسط حسابي 2.73 من 5 و[انحراف معياري 1.27، أما العبارة " **تعمل الشراكة بين الجامعة والمجتمع على بناء تشاركي في وضع واتخاذ القرارات"** جاءت في المرتبة السادسة من حيث الاستجابة بدرجة متوسط بمتوسط حسابي 2.61 من 5 وبانحراف معياري قدر بـ1.154.

من خلال البيانات الإحصائية، نستنتج أن الشراكة بين الجامعة والمجتمع يلعب دورا مهما في تحقيق أهداف ووظائف الجامعة من البحث العلمي والتعليم العالي، بالإضافة إلى أن العمل المشترك بين الجامعة والمجتمع يؤدي إلى معالجة واتخاذ القرارات ذات الاهتمام المشترك.

Attribution - Pas d'Utilisation Commerciale - Pas de Modification 4.0 International (CC BY-NC-ND 4.0)

جدول رقم4 : يوضح قياس النزعة المركزية والتشتت لمحور وجود شراكة بين الجامعة والمجتمع

العبارات	درجة الموافقة %					المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الدرجة	الترتيب
	موافق جدا	موافق	حيادي	غير موافق	غير موافق				
تحقق الشراكة بين الجامعة والمجتمع أهم وظائف الجامعة وهو التعليم العالي	47,0	37,0	12,0	2,0	2,0	4,25	,892	كبير جدا	1
الشراكة بين الجامعة والمجتمع تحقق وظيفة البحث العلمي	39,0	33,0	22,0	2,0	4,0	4,01	1,030	كبير	3
الشراكة بين الجامعة والمجتمع تحقق التعاون في وضع الأهداف والخطط	41,0	36,0	12,0	9,0	2,0	4,05	1,038	كبير	2
تعمل الشراكة بين الجامعة والمجتمع على بناء تشاركي في وضع واتخاذ القرارات	6,0	18,0	25,0	33,0	18,0	2,61	1,154	متوسط	6
تعمل الشراكة بين الجامعة والمجتمع على معالجة القضايا ذات الاهتمام المشترك	6,0	27,0	26,0	16,0	25,0	2,73	1,270	متوسط	5
هناك هياكل قاعدية لدعم الشراكة بين الجامعة والمجتمع	12,0	25,0	28,0	16,0	19,0	2,95	1,290	متوسط	4

المصدر: إعداد الباحثين اعتمادا على مخرجات SPSS.

في ما يخص **المحور الثاني: الشراكة بين الجامعة والمجتمع وسبل تحقيق التنمية:** يوضح الجدول أدناه أن عينة الدراسة يوافقون في استجاباتهم على الشراكة بين الجامعة والمجتمع وسبل تحقيق التنمية ، حيث جاءت العبارة" **تشجيع وتحفيز هيئة التدريس على الشراكة بين الجامعة والمجتمع في إطار التنمية البشرية** " في المرتبة الأولى من حيث الاستجابة بدرجة كبير بمتوسط حسابي 3.90 من 5 وبانحراف معياري 1.087، وجاءت العبارة" **تعمل الشراكة بين الجامعة والمجتمع على خلق وظيفة جامعة لمختلف عناصر التميز عن طريق إعداد نخب وإطارات في المجتمع** " في المرتبة الثانية من حيث الاستجابة بدرجة كبي بمتوسط حسابي 3.75 من 5 وبانحراف معياري 1.058، كما جاءت العبارة " **يساهم الطلبة في عملية نشر وعي وثقافة الشراكة بين الجامعة والمجتمع** " في المرتبة الثالثة من حيث الاستجابة بدرجة كبير بمتوسط حسابي 3.68 من 5 وبانحراف معياري 1.081، أما العبارة "**هناك دورات تكوينية وتدريبة لهيئة التدريس في اطار تحقيقي الشراكة بين الجامعة والمجتمع** "جاءت في المرتبة الرابعة من حيث الاستجابة بدرجة متوسط بمتوسط حسابي 2.77 من 5 وبانحراف معياري1.238، أما العبارة" **هناك تحفيز وتشجيع للطلبة ودعمهم في عملية الاندماج في الشراكة بين الجامعة والمجتمع** " جاءت في المرتبة الخامسة من حيث الاستجابة بدرجة متوسط بمتوسط حسابي 2.64 من 5 وبانحراف معياري 1.418، أما العبارة " **هناك دعم مطلق لمبادرات المجتمع في عملية بناء وإعداد الشراك بين الجامعة والمجتمع** " جاءت في المرتبة السادسة من حيث الاستجابة بدرجة ضعيف بمتوسط حسابي 2.25 من 5 وبانحراف معياري قدر بـ1.266.

Attribution - Pas d'Utilisation Commerciale - Pas de Modification 4.0 International (CC BY-NC-ND 4.0)

جدول رقم5: يوضح قياس النزعة المركزية والتشتت لمحور سبل تحقيق التنمية

العبارات	درجة الموافقة					المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الدرجة	الترتيب
	موافق جدا	موافق	حيادي	غير موافق	غير موافق جدا				
تشجيع وتحفيز هيئة التدريس على الشراكة بين الجامعة والمجتمع في إطار التنمية البشرية	40,0	22,0	28,0	8,0	2,0	3,90	1,087	كبير	1
هناك دورات تكوينية وتدريبية لهيئة التدريس في اطار تحقيقي الشراكة بين الجامعة والمجتمع	8,0	21,0	33,0	16,0	22,0	2,77	1,238	متوسط	4
تعمل الشراكة بين الجامعة والمجتمع على خلق وظيفة جامعة لمختلف عناصر التميز عن طريق إعداد نخب وإطارات في المجتمع	26,0	37,0	29,0	2,0	6,0	3,75	1,058	كبير	2
هناك دعم مطلق لمبادرات المجتمع في عملية بناء وإعداد الشراك بين الجامعة والمجتمع	37,0	47,0	12,0	2,0	2,0	2,25	1,266	ضعيف	6
هناك تحفيز وتشجيع للطلبة ودعمهم في عملية الاندماج في الشراكة بين الجامعة والمجتمع	33,0	39,0	22,0	2,0	4,0	2,64	1,418	متوسط	5
يساهم الطلبة في عملية نشر وعي وثقافة الشراكة بين الجامعة والمجتمع	41,0	36,0	12,0	9,0	2,0	3,68	1,081	كبير	3

المصدر: إعداد الباحثين اعتمادا على مخرجات SPSS.

AFAK for Sciences Journal مجلة آفاق للعلوم EISSN: 2602-5345 ISSN: 2507-7228
Attribution - Pas d'Utilisation Commerciale - Pas de Modification 4.0 International (CC BY-NC-ND 4.0)

4-3- اختبار فرضيات الدراسة: تم الاعتماد على مجموعة من الادوات الاحصائية التي تتماشى مع طبيعة الموضوع لاختبار فرضيات الدراسة وإيجاد الدلالة الاحصائية للفروض الموضوعة، من خلال ما يلي:

4-3-1-اختبار فرضية الدلالة الاحصائية لوجود شراكة بين الجامعة والمجتمع: تم استخدام اختبار (t- test sample) ذلك لتأكد من وجود دلالة إحصائية، في إجابات الأفراد حول وجود شراكة بين الجامعة والمجتمع ، وذلك من خلال الجدول الأتي:

الجدول 6 : قياس الدلالة الاحصائية لوجود شراكة بين الجامعة والمجتمع

One-Sample Test

	Test Value = 3					
	t	df	Sig. (2-tailed)	Mean Difference	95% Confidence Interval of the Difference	
					Lower	Upper
تحقق الشراكة بين الجامعة والمجتمع أهم وظائف الجامعة وهو التعليم العالي	20,499	99	,000	1,470	1,33	1,61
الشراكة بين الجامعة والمجتمع تحقق وظيفة البحث العلمي	13,979	99	,000	1,090	,94	1,24
الشراكة بين الجامعة والمجتمع تحقق التعاون في وضع الأهداف والخطط	19,566	99	,000	1,270	1,14	1,40
تعمل الشراكة بين الجامعة والمجتمع على بناء تشاركي في وضع واتخاذ القرارات	24,075	99	,000	1,470	1,35	1,59
تعمل الشراكة بين الجامعة والمجتمع على معالجة القضايا ذات الاهتمام المشترك	20,544	99	,000	1,350	1,22	1,48
هناك هياكل قاعدية لدعم الشراكة بين الجامعة والمجتمع	16,848	99	,000	1,190	1,05	1,33
الشراكة بين الجامعة والمجتمع	19,25	99	.000	1,31	1,17	1,44

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات برنامج spss.

يتضح من خلال الجدول أعلاه ما يلي:

❖ استخراج قيمة t الجدولية كون أن عينة الدراسة اكبر 30 ، ومن خلال المزاوجة بين قيمة مستوى المعنوية المقدرة ب 0,05، وبين درجات الحرية المقدرة 99، تم الاعتماد على جدول التوزيع" ستيودنت"في تحديدها والتي قدرت ب 1,66.

❖ التحليل الإحصائي: من خلال نتائج الجدول رقم (04) يتبين لنا أن قيمة المتوسط الحسابي العام للمحور الثاني من محاور الدراسة اكبر من المتوسط الفرضي حيث قدر ب(3,43) وبانحراف معياري قدر ب(1,11)، هذا يعني انه توجد فروق ذات دلالة إحصائية في متوسطات إجابة المبحوثين

Attribution - Pas d'Utilisation Commerciale - Pas de Modification 4.0 International (CC BY-NC-ND 4.0)

عن مدى وجود شراكة بين الجامعة والمجتمع، ويؤكد ذلك قيمة (t) المحسوبة المقدرة ب(19,25) وهي دالة عند درجات حرية (99) ومستوى معنوية مقدر ب(0,05)، إذن توجد شراكة بين الجامعة والمجتمع؛

❖ القرار: إن نتيجة اختبار الفرضية الفرعية الأولى للدراسة والتي مفادها " هناك دلالة احصائية لوجود شراكة بين الجامعة والمجتمع "، والتي قدرت في اختبار (t) ب (19,25) وهي أكبر من قيمتها الجدولية المقدرة ب(1,66) وهي دالة عند مستوى معنوية (0,05)، ولهذه النتائج نقبل الفرضية الفرعية الأولى لدراسة؛

❖ التفسير الاقتصادي: استنادا إلى النتائج التي تم التوصل إليها يمكن القول: أن الشراكة بين الجامعة والمجتمع يلعب دورا مهما في تحقيق أهداف ووظائف الجامعة من البحث العلمي والتعليم العالي، بالإضافة إلى أن العمل المشترك بين الجامعة والمجتمع يؤدي إلى معالجة واتخاذ القرارات ذات الاهتمام المشترك.

4-3-2-اختبار فرضية التأثير: تم استخدام الانحدار الخطي البسيط للتأكد من وجود دلالة إحصائية في إجابات الأفراد حول مدى تأثير الشراكة بين الجامعة والمجتمع على التنمية، وذلك من خلال الجداول الأتية:

Tableau 7 : Expliquer récapitulatif des modèles

Model Summary				
Model	R	R Square	Adjusted R Square	Std. Error of the Estimate
1	,726a	,528	,523	2,23395
a. Predictors: (Constant), الشراكة بين الجامعة والمجتمع				

Source: Résultats du programme SPSS.

Tableau 8 : Expliquer l'analyse de la variance

ANOVAa						
Model		Sum of Squares	df	Mean Square	F	Sig.
1	Regression	546,317	1	546,317	109,470	,000b
	Residual	489,073	98	4,991		
	Total	1035,390	99			
a. Dependent Variable: سبل تحقيق التنمية						
b. Predictors: (Constant), الشراكة بين الجامعة والمجتمع						

Source: Résultats du programme SPSS.

AFAK for Sciences Journal مجلة آفاق للعلوم EISSN: 2602-5345 ISSN: 2507-7228
Attribution - Pas d'Utilisation Commerciale - Pas de Modification 4.0 International (CC BY-NC-ND 4.0)

Tableau **9**:Expliquer Les Coefficients

Coefficientsa						
Model		Unstandardized Coefficients		Standardized Coefficients	t	Sig.
		B	Std. Error	Beta		
1	(Constant)	11,737	1,352		8,680	,000
	الشراكة بين الجامعة والمجتمع	,534	,051	,726	10,463	,000
a. Dependent Variable: سبل تحقيق التنمية						

Source: Résultats du programme SPSS.

❖ التحليل الإحصائي: من خلال نتائج الجداول أعلاه يتبين ما يلي:

- نتائج الجدول رقم(07) (récapitulatif des modèles): قدر معامل الارتباط ب(R=0,726) وهو يدل على وجود علاقة طردية قوية بين المتغيرين، بينما قدر معامل التحديد ب(R2=0,528)، حيث يفسر معامل التحديد نسبة التغير في المتغير، والتي تعود إلى التغير في المتغير المستقل، والنسبة المتبقية تعود إلى عوامل أخرى تؤثر في قيمة المتغير التابع(التنمية)، كما كان الخطأ المعياري للتقدير Std Error of the Estimate قد بلغ 2,23395 حيث أنه كلما صغر هذا النوع من الخطأ فإن ذلك يعني أن حجم أخطاء التقدير أقل؛

- نتائج الجدول رقم(08) تحليل التباين (ANOVA): بلغ مستوى الدلالة (Sig=0,000،f=109,470) هذا يدل على وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين المتغيرين، وقد قدر مربع وسط البواقي Somme des carrés حوالي 1035,390 وهو مربع الخطأ المعياري للتقدير، وتعبر هذه النتائج على أن نموذج الانحدار جيد؛

- نتائج الجدول رقم(09) المعاملات (Coefficients): معادلة الانحدار تمثلت فيما يلي:

التنمية=الشراكة بين الجامعة والمجتمع *(0,534)+(11,737)

تمثل هذه المعادلة أثر الشراكة بين الجامعة والمجتمع على التنمية بواسطة المعامل (B) وقيمته (0.534)، إلا أن هذا التفسير يمكن أن يكون أكثر فهما إذا قمنا بتحويل (B) إلى درجات معيارية Z لمتغيري الشراكة بين الجامعة والمجتمع والتنمية مما ينتج عنه معامل (Beta) البالغ (0.726)، والذي يظهر تحت المعاملات المعيارية Standardized Coefficients في الجدول، كما تفسر (Sig=0,000،T=10,463) دلالة تأثير الشراكة بين الجامعة والمجتمع في تحقيق التنمية.

❖ القرار: إن نتيجة اختبار الفرضية الفرعية الثانية للدراسة والتي مفادها " توجد علاقة تأثير موجبة بين المتغير المستقل (الشراكة بين الجامعة والمجتمع) والمتغير التابع (التنمية) "، والتي قدرت قيمة F بها (109,470) وهي دالة بمستوى دلالة قدر ب(0,000)، وهذا يؤكد وجود دلالة إحصائية لتأثير المتغير المستقل (الشراكة بين الجامعة والمجتمع) على المتغير التابع(التنمية) بالمؤسسة محل الدراسة، كما قدرت قيمة T المحسوبة (10,463) وهي دالة عند مستوى دلالة قدرها (0,000) وهو ما تشير إليه قيمة B التي تعني أن التغير في قيمة المتغير المستقل بوحدة واحدة يقابله تغير بمقدار(53,4%) في المتغير التابع وهذا المتغير المستقل يفسر حسب معامل

Attribution - Pas d'Utilisation Commerciale - Pas de Modification 4.0 International (CC BY-NC-ND 4.0)

التحديدR2 المقدر ب(0,528) من التباين في المتغير التابع، أي أن نسبة (52,8%) من التغيرات الحاصلة في المتغير التابع سببها تغيرات حاصلة في المتغير المستقل، ولهذه النتائج نقبل الفرضية الفرعية الثانية للدراسة؛

❖ التفسير الاقتصادي: استنادا إلى النتائج التي تم التوصل إليها يمكن القول انه توجد علاقة تأثير بين متغيرات الدراسة، أي ان وضع هياكل قاعدية لدعم الشراكة بين الجامعة والمجتمع سينعكس بأثر ايجابي على تحقيق سبل التنمية.

5- الخاتمة:

تؤكد التنمية المجتمعية مرة أخرى، أن الإنسان هو الاداة المثلى والغاية في نفس الوقت، على أساس انه الجهد والطاقة والقدرة المستثمرة من اجل تجسيد كل أهداف التنمية من تطور وازدهار وتقدم للمؤسسات التعليمية ،وخاصة الجامعية وبالتالي المجتمع.

الى جانب ان التطور لم يعد مرتبطا بالموارد الطبيعية بالقدر ما هو مرتبط بالثروة البشرية، من بناء حضارة ذات بعد علمي يأخذ بعين الاعتبار العنصر البشري في أي عملية تحديد وتطوير، وخلق الدافع للتنمية يعد من القواعد الأساسية و المهمة للمؤسسات التعليمية وعلى رأسها الجامعة، لكونها الأداة التي إذا نجحت وأدت رسالتها تجاه الدولة، حققت ما تصبو له وهي التنمية كنتاج لشراكة دائمة مع المجتمع.

إلا أن الواقع في الجزائر والوطن العربي، يبرز وجود فراغ وعدم اتصال في العلاقة بين الجامعة والمجتمع ،و أثاره غير الإيجابية على المجتمع ولذلك يمكن ان نستنتج جملة من **النتائج** المستخلصة على النحو التالي :

- عدم وجود أي سياسة رسمية او منهجية طويلة او متوسطة المدى واضحة المعالم تحكم العلاقة بين الجامعة والمجتمع .

- اهتمام الوزارة بالكم دون النوع من خلال تركيز اهتمام الجامعات بعملية الإعداد والتدريس ، فقد اخذت الجامعات بالأولوية في استراتيجية العمل فيها إلى تخريج كوادر وأطر بشرية للعمل في القطاعات المختلفة وخاصة النشاط الحكومي من مدرسين وإداريين ومتخصصين في المجالات الإنسانية ، دون الاهتمام بمختلف المتطلبات الاساسية لتحقيق تنمية مجتمعية حقيقية .

- جمود في البحث العلمي داخل الجامعات ،حيث كان تركيزها على البحوث الأساسية داخل جدران مختبراتها أو مراكز البحوث فيها وهي في انشغالها بهذا الأمر لم تبحث عن عملية الاتصال بمؤسسات المجتمع الإنتاجية أو الخدماتية ،ذلك أن البحوث الأساسية يمكن اجراؤها في الجامعات، أما البحوث التطبيقية فلا يمكن أن تجرى إلا في مواقع العمل، وترتب عن ذلك فصل عميق بين التعليم الجامعي والبحث التطبيقي، وأثر بطريقة سلبية في درجة المساهمة الجامعة في التنمية والتقدم العلمي.

- عدم اهتمام الجامعات بالدرجة الكافية بتوفير الإمكانات الأساسية للتنمية المجتمعية ، وتعبر عن ذلك النسب المتدنية لحجم الأنفاق.

ولتحقيق أهداف التنمية يتطلب من الجامعات القيام بعدد من الوظائف والمهام ، وهو ما يظهر في عدم وجود استقلالية حقيقية مالية وادارية للجامعات .

ويمكن تحديد جملة من **الاقتراحات** تتمثل فيما يلي:

أ- حرص الجامعات على تنمية البحث العلمي والتطبيقي، وربط البحث بواقع العمل في مشكلاته، مثلما أن تدرس مشكلات الصناعة والزراعة على الطبيعة ،أو تدرس معوقات العمل في الأجهزة المختلفة ،وأن يكون البحث قائما على الأسس العلمية والمناهج التجريبية.

ب- التركيز على تكوين الأطر والكفاءات البشرية التي يحتاجها المجتمع في مختلف النشاطات الاقتصادية والاجتماعية وتزويدها بأحدث المعارف والخبرات ، وتنمية قدراتها على اكتساب المعارف والخبرات المتجددة ، على ان يعطى في المقابل اهتمام اكثر للمسائل المهنية للأستاذ الجامعي لتجسيد ذلك .

ت- ادراج شروط جديدة في مجال ترقية الاستاذ الجامعي في مساره المهني من خلال توطيد العلاقة بين الجامعة والمجتمع والذي تجسد مؤخرا في اعتمادها في ملف الترقية لدرجة الاستاذية .

Attribution - Pas d'Utilisation Commerciale - Pas de Modification 4.0 International (CC BY-NC-ND 4.0)

ث- انفتاح الجامعات بطريقة مستمرة على قضايا التنمية في المجتمع والتصدي لمشكلاته، وأن تبدا في مهامها من احتياجاته ومطالبه وأن تعمل على حل مشكلاته بتقديم الحلول العلمية، مما يجعل الجامعات شريكاً أساسيا في التنمية.

ج- دفع الجامعات على ضرورة ربط مناهج التعليم والتدريب باحتياجات البيئة وبذلك يتحقق اللقاء النظري بالعملي ،والخبرة بالعلم.

ح- تعزيز الثقة بين الجامعة والمجتمع عن طريق توطيد العلاقة بين الجامعات و مؤسسات المجتمع الأخرى وخاصة مؤسسات الإنتاج، وتفاعلها معها أخذا وعطاءً ،بحيث تقدم الجامعات حلول المشكلات التنمية، وتكون هذه المؤسسات بمثابة وسط عمل لنشاط الجامعات ،ومصدرا لمختلف المعارف والخبرات ومعالجة كل القضايا والمشكلات عن طريق بحوثها.

د- الاهتمام بالجانب الاعلامي الذي من شانه اعطاء صورة اوضح لمكانة الجامعة والدور المنوط بها في خدمة المجتمع .

وبعد هذا يمكننا القول أن الجامعة لكي تكون عنصرا تشاركيا أساسياً في تنمية المجتمع وتقدمه يجب أن تكون علاقتها وطيدة بالمجتمع، و قادرة على تحسين متطلباته والاستجابة لها، وأن تمد جسورا بينهما من خلال ما تقدمه من برامج وما تقوم به من بحوث مع مختلف الشركاء الاجتماعيين وعلى رأسها مؤسسات الإنتاج.

6- المراجع :

- **الاطروحات :**

- سامية كواشي ،(2005) ،مذكرة ماجستير العلاقة بين التكوين والجامعة والمؤسسة الاقتصادية ، كلية علم الاجتماع، جامعة باتنة ، الجزائر.

- صباح غربي ، (2014/2013) ، رسالة دكتوراه دور التعليم الالي في تنمية المجتمع المحلي ، كلية العلوم الانسانية والاجتماعية ، جامعة بسكرة ، الجزائر .

- **المقالات :**

- قوي بوحنية ،(2005)، التعليم الجامعي في ظل ثورة المعلومات رؤية نقدية استشرافية. مجلة العلوم الانسانية ،(المجلد 5، العدد08 ، سبتمبر ، ص ص :182/163 .

- حسن رمعون ،(1998) ، الجامعة نتاجا للتاريخ ورهانا مؤسساتيا حالة الجزائر والعالم العربي ، مجلة انسانيات، (العدد06 سبتمبر وديسمبر،ص ص :63/51 .

- رفيق زروالة ،(2009) ، الهيكلة التنظيمية للمؤسسات الجامعية دراسة تحليلية الجامعة الجزائرية نموذجا. *مجلة العلوم الاجتماعية والانسانية* ،المجلد 10، العدد20 ، جوان ، ص ص :196/175.

- رحاب شادية رقية عواشرية ،(2006) ، الحق في التنمية كحق من حقوق الانسان. *مجلة العلوم الاجتماعية والانسانية* ،المجلد 7، العدد 15، ديسمبر،ص ص :54/35 .

- سامية كواشي ،2015 ، خدمة المجتع الوظيفة الثالثة للجامعات ، مجلة العلوم الانسانية ، المجلد ب ، العدد 44 ، ديسمبر ، ص ص: 461-478 .

- صالح فيلالي ،(2004) ، ملاحظات عامة حول السياسات " ديمقراطية التعليم - البحث العلمي"،*مجلة الباحث الاجتماعي* ، (العدد 05، جانفي ،ص ص:83/73 .

- كمال بلخيري، (2006) ، دور الجامعة في مواجهة تحديات التنمية ،*مجلة العلوم الاجتماعية والانسانية* ،المجلد 7، العدد15 ، ديسمبر ، ص ص :236/221 .

Attribution - Pas d'Utilisation Commerciale - Pas de Modification 4.0 International (CC BY-NC-ND 4.0)

- **مواقع الانترنت :**

وعد العسكري. دور الجامعة في المجتمع. تاريخ الاسترداد 12، 12, 2018، ، منتدى قانوني الكتروني: https://droit-algerie.ahlamontada.com/

سليم الحصاني ، دور الجامعة في بناء المجتمع. تاريخ الاسترداد 01 ، 12, 2018،شبكة الأنبا المعلوماتية: https://m.annabaa.org/arabic/.

- **النصوص القانونية :**
- **النصوص التشريعية " القوانين " :**
- القانون 11/98 التضمن القانون التوجيهي والبرنامج الخماسي حول البحث العلمي والتطور التكنولوجي ، الجزائر(الجريدة رقم 62 /1998/08/24) .
- القانون 05/99 المتضمن القانون التوجيهي لتعليم العالي المعدل بموجب القانون 04/20 ، الجزائر (الجريدة 24 / 1999/04/07) .
- القانون 06/08 المعدل للقانون 05/99 المتضمن القانون التوجيهي للعليم العالي ، الجزائر ، (الجريدة 10/ 2008/02/23).
- **النصوص التنظيمية :**

- المرسوم التنفيذي 22/92 المتضمن انشاء لجان المشتركة بين القطاعات لترقية البحث العلمي والتقني وبرمجته وتقويمه ، الجزائر ، (الجريدة 05 / 1992/01/22) .

- المرسوم التنفيذي 40/95 المتضمن انشاء الوكالة الوطنية لتطوير البحث العلمي في الصحة وتنفيذ البرنامج الوطني للبحث في الصحة وتحسين الصحة العمومية ، الجزائر ، (الجريدة 1995/02/0628/08) .

- المرسوم التنفيذي 137/98 التضمن انشاء الوكالة الوطنية لتثمين نتائج البحث والتنمية التكنولوجية ، الجزائر ،(الجريدة 1998/05/28/06) .

- المرسوم التنفيذي 256/98 المتضمن انشاء مؤسسات ذات طابع علمي وتكنولوجي ، الجزائر ، (الجريدة 82 /1999/11/22) .

- المرسوم التنفيذي :153/98. القانون التوجيهي للتعليم العالي . الجزائر، . (17 08, 1998).

- **القوانين الوظيفية الاساسية :**

- المرسوم التنفيذي 129/08 المتضمن القانوني الاساسي للاستاذ الباحث الاستشفائي ، الجزائر الجريد (23/ 2008/05/03)

- المرسوم النفيذي القانون 130/08. الاساسي للاستاذ الباحث ، الجزائر ، (الجريدة 23/ 2008/05/03).

- القانون الاساسي للباحث الدائم 131/08 . الجزائر ، (الجريدة 23/ 2008/05/03) .

AFAK for Sciences Journal مجلة آفاق للعلوم EISSN: 2602-5345 ISSN: 2507-7228

Attribution - Pas d'Utilisation Commerciale - Pas de Modification 4.0 International (CC BY-NC-ND 4.0)